المرأة واشكالية العمل في القطاع الخاص

م. هبه عبد المحسن عبد الكريم (*)

الملخص

يعد انخراط المرأة للعمل في مجال القطاع الخاص هو جزء من الاستجابة لمشكلة البطالة في المجتمع ، والتي لها العديد من المسببات المتمثلة بكثرة الخريجين والخريجات وبعجز المؤسسات الحكومية عن استيعاب هذا العدد الهائل منهم . فالتغيرات والازمات التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ افرزت العديد من التحديات التي أثرت بشكل واضح على كافة مجالات الحياة لاسيما عمل المرأة ، وكون المرأة من الفئات الهشة فهي سريعة التأثر بهكذا ظروف .لذا حرصت الدولة ان يكون ضمن اهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ هو القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق ونمو الاقتصاد ، إذ يعد تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي عاملا فعالا للنهوض باقتصاد المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة . ويمثل عمل المرأة في القطاع الخاص أمرا غاية في الصعوبة لأنه مرتبط بالعادات والاعراف الاجتماعية والتنشئة الأسرية اضافة الى انه يعد من الاعمال الغير متسمة بالاستقرار كونه مرتبطاً بالاوضاع الاقتصادية لاسيما مع قلة الضمانات الاجتماعية لمن يرتبط بهذه الاعمال . ومن هنا جاءت الضرورة للبحث بهذا الموضوع، إذ تواجه المرأة عن طريقه الكثير من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية اضافة الى تعرضها لبعض السلوكيات والمواقف الغير لائقه أحياناً ، كما وهدف البحث لمعرفة الآثار الناجمة عن عملها في هذا القطاع .

خلص البحث الى وجود العديد من المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص كنظرة المجتمع السلبية لها ، والاستغلال أو الابتزاز الذي تتعرض له ، وأوقات العمل الطويلة التي ينتج عنها أعباء اضافية مربكة للمرأة ، لكنها مضطرة الى البقاء في عملها بسبب الظروف الاقتصادية الملحة وظروف الفقر القاهرة . بالاضافة الى الاثار الاجتماعية والنفسية والصحية والامنية التي تلقي بظلالها على المجتمع والمرأة بصورة خاصة .

الكلمات المفتاحية : (المرأة العاملة ، المشكلات ، القطاع الخاص)

(*) جامعة بغداد/مركز دراسات المرأة
Hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

المقدمة

تواجه المرأة التي تعمل في القطاع الخاص الكثير من المحددات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والقانونية وغيرها . فعلى الرغم من التطورات الحاصلة في انتشار وسائل التواصل الالكتروني وازدياد نسب توظيف وتشغيل المرأة وزيادة مهاراتها الا ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة التي مر بها العراق ، أثرت في تحديد نوع عمل المرأة .

ويتمثل التمكين الاقتصادي للمرأة كما دعى اليه اعلان بيجين (١٩٩٥) في البند (٢٦) والبند (٣٥) في « تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة ، بما في ذلك توفير فرص العمل لها والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة عن طريق معالجة الاسباب الهيكلية للفقر ، عن طريق اجراء تغييرات في الهياكل الاقتصادية وضمان تحقيق المساواة في وصول جميع النساء بما فيهن نساء المناطق الريفية ، باعتبارهن من الاطراف الحيوية في عملية التنمية الى الموارد الانتاجية والفرص والخدمات العامة "

تشير بيانات مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨ بأن معدل العاملين بأجر بعمر ١٠ سنوات فأكثر لكلا الجنسين بلغت في القطاع الحكومي ٤٩,٤٪ وفي القطاع الخاص ٤٩,١٪ وهما اكبر قطاعين عمل في العراق ، وسجلت نسبة عمل الاناث في القطاع الحكومي ٨٩,٦٪ وللذكور ٤٣,٦٪ ، بينما سجلت الاحصائية انخفاض في نسبة العاملات في القطاع الخاص الى ٩,٠٪ مقارنة بنسبة العاملين من الذكور في نفس القطاع إذ بلغت نسبتهم ٥٤,٨٪ . وبعد قراءة متفحصة لتلك البيانات نجد بأن ارتفاع نسبة العاملات في القطاع الحكومي بسبب كونه قطاع محمي وبه ضمان وامتيازات التقاعد والاجازات مدفوعة الاجر واجازات الامومة وهذا بحد ذاته يشكل حافزا لعمل المرأة بهذا القطاع . على عكس العمل بالقطاع الخاص المقيد ببعض المحددات والقيود . (الالستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ ، ص ٢٩) .

لايفوتنا ان نبين بأن شريعتنا الاسلامية حثت على العمل ولكلا الجنسين ، فهو احد المقومات الاساسية للحياة البشرية ، وقد عملت المرأة منذ اقدم العصور في المجالات التي كانت سائدة آنذاك ، فعملت ممرضة وشاعرة وتاجرة وغيرها من المهن التي كانت تتلاءم مع طبيعة المجتمع . ومع التغيرات المتلاحقة التي يمر بها المجتمع تضاعفت أدوار المرأة ، مما اثر على آليات البناء الأسري والعلاقات السائدة بينها إذ تحولت الأسرة من نظام اجتماعي وروابط تسودها المودة والرحمة الى وحدة استهلاكية مما أدى الى ظهور المشكلات الاقتصادية . فأصبح الدخل الشهري لرب الاسرة لايكفي لسد الاحتياجات الاساسية ، إضافة الى الاحداث الغير طبيعية التي مر بها مجتمعنا كالحروب والتهجير والنزوح وغيرها ، فاضطرت المرأة للخروج الى العمل في القطاع الخاص كي تسد احتياجات اسرتها أو قد تكون هي المعيل الوحيد لها . وهذا ما سيجعلها عرضه لمواجهة العديد من التحديات لاسيما ونحن في مجتمع شرقي وملزمين بأعراف و تقاليد متوارثة تحد من عمل المرأة في القطاع الخاص ، كونه غير محدد بضوابط كما هو الحال في الوظائف الحكومية . كأوقات الدوام وطول ساعات العمل وعدم وجود الضمان التقاعدي وغيرها ، وهذا مايرهق كاهل المرأة ويزيد من مسؤلياتها البيتية كواجباتها تجاه الزوج وتربية الاولاد واعداد الطعام وغيرها من المسؤوليات لذا سنحاول في هذا البحث الوقوف

عند ابرز المشكلات التي تقف بوجه المرأة في العمل بالقطاع الخاص وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها تخفيف وطأة تلك التحديات على المرأة .

المبحث الاول : الاطار العام للبحث

أولا : عناصر البحث

١- **مشكلة البحث** : تقتضي ضروريات الحياة أن تساند المرأة زوجها أو اهلها إن لم تكن متزوجة ، عن طريق الدخول الى ميدان العمل ، لغرض المشاركة في المعيشة وسد احتياجات البيت ،ومع ان عملها هذا سيساعد في حل جانب من المشكلات الاقتصادية للاسرة ، إلا أنه سيكون مصدراً لمشكلات اخرى ، أشد وقعاً وأكثر خطراً من ذلك ، كون أن المرأة وبالاخص الام هي الركن الاساس في المنظومة الاسرية فهي مسؤولة عن الدور الانجابي والتربوي والروحي وغرس القيم الثقافية في الابناء ، اضافة الى مسؤوليتها تجاه الزوج والاهل ، ومع أهمية وخطورة وتعدد تلك الادوار ، فإن غياب المرأة عن المنزل يعني غياب العاطفة والاهتمام والرعاية ، وبهذا سيحدث خللاً في المنظومة التربوية الاسرية . فقد اثبتت العديد من الابحاث ان عمل المرأة لساعات طويلة سيجهدها ويضيف عليها أعباءً ثانوية قد تؤدي بها الى اهمال صحتها وتدهورها بسبب قلة النوم والراحة الكافية ، اضافة الى ماتلاقيه في عملها من ضغوطات اجتماعية ونفسية وأمنية ، كنظرة المجتمع السلبية الى بقائها في المراكز التجارية لساعات متأخرة ، أو تعرضها للتحرش أو غيرها من المشكلات .

٢- **أهمية البحث** : تأتي أهمية البحث تماشياً مع أهمية دور المرأة في المجتمع ، ومن دورنا كباحثين في مجال دراسات المرأة وجب علينا سبر اغوار هكذا مواضيع مهمة للكشف عن ما تتعرض له المرأة العاملة من مشكلات وتحديات اثناء ادائها لعملها وفي طريقها اليه ، والاثار السلبية الناجمة عن خروج المرأة للعمل على اطفالها وعلى اسرتها وعلى نفسها ومدى وعيها لحقوقها ولاشكال التمييز على اساس النوع الاجتماعي ، كمحاولة للحد من تلك المشكلات وتوفير مناخ انساني يتلاءم مع وجودها الانساني ومنحها التقدير الذاتي الذي تستحقه .

٣- اهداف البحث :

أ- تسليط الضوء على أبرز الأسباب التي دفعت المرأة الى العمل في مجال القطاع الخاص.

ب- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة في مجال القطاع الخاص .

ج- تقديم توصيات ومقترحات لإثارة اهتمام الجهات المسؤولة وزيادة وعي المرأة عن نفسها، وتغيير نظرة المجتمع لها وجعلها نظرة ايجابية خالية من مظاهر التمييز ضدها.

ثانياً : المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث

١- المرأة العاملة : المرأة في اللغة مشتقة من الفعل(مرا) ومصدرها (المروءة)

والمرء هو الانسان والمرأة مؤنث الانسان . (الرازي ، ١٩٩٤ ، ص١٠١) .

وفي معجم العلوم الاجتماعية والانسانية تعرف المرأة على انها كيان انساني تتمتع بالاستقلالية وبالقيمة الانسانية المتكاملة ، اسوة بالرجل ، ولها حقوق وعليها واجبات مساوية للرجل دون استثناء وفي كافة المجالات الحياتية . (ابو مصلح ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٢) .

ومما لاشك فيه ان تاريخنا العربي الاسلامي زاخر بأروع المساهمات والاعمال التي عملت بها المرأة وفي مختلف المجالات المرموقة ، كالبيع والشراء ، وعملت في مجال الزراعة ، والتمريض ، وإدارة شؤون الدولة ، وفي مجال الادب والشعر وغيرها من الاعمال المهمة . ومع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية أستمر عمل المرأة وتطور وتوسع الى كافة المجالات ، الى ان اصبحت عنصر فعال ومؤثر في العملية التنموية.

وتعرف المرأة العاملة اجرائياً : على انها المرأة التي تعمل خارج المنزل المتمثلة بالعاملات في القطاع الخاص والتي تحصل على اجرمادي مقابل هذا العمل بهدف تحقيق المنفعة لها ولاسرتها ، اضافة الى قيامها بأدوارها ومسؤولياتها تجاه نفسها واسرتها والمجتمع المحيط بها .

٢- المشكلات : مفردها مشكلة ومعناها إلتباس الامر، وتأتي بمعنى المسألة الصعبة التي تحتاج الى حل بإحدى الطرق العلمية . وهي كل أمر مستعصٍ وفية شيء من الالتباس . (البستاني ، ١٩٩٣ ، ص٤٧٧) .

والمشكلات تمثل أي موقف يتطلب تغييراً الى أفضل ، ويقتضي حلولاً لذلك .

(رزيج واسماعيل ، ٢٠١٠ ، ص٤٩). كما تمثل ناتجاً لعديد من الاسباب والتي يصعب تحديدها احياناً ، بسبب كثرة وتداخل العوامل المسببة لها ويمكن تحديد تلك العوامل بالمرأة نفسها وبالبيئة المحيطة بها . (الجد ، ٢٠١٧ ، ص٥٠)

وتعرف المشكلات إجرائياً : على انها الصعوبات والعوائق التي تواجه المرأة العاملة بسبب عملها في بيئة عمل صعبة كوقت وكجهد وكإلتزام متمثلة في عملها بالقطاع الخاص. إذ تنعكس هذه المشكلات كآثار سلبية على المرأة العاملة نفسها وعلى أسرتها وعلى المجتمع . وتحتاج هذه المشكلات الى حلول سليمة كي تجعل بيئة العمل ميداناً جاذباً للمرأة لا طارداً لها .

٣- القطاع الخاص : وهو القطاع الذي يشمل جميع المؤسسات والشركات الاهلية أي التي تكون خاضعة لرأس مال الافراد أو الشركات .

كما يمثل جزءا من الاقتصاد الوطني الذي يكون تحت سيطرة الافراد وادارتهم .

وجاء في الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) في محور التمكين الاقتصادي والذي يشكل احد اهم الركائز المهمة التي تهدف اليها السياسة العامة لتمكين المرأة تحت بند مؤشرات اللامساواة والفجوات في هذا المحور ، اذ تم تسجيل ضعف مساهمة المرأة في المنشآت الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص.فأظهرت البيانات الميدانية لتلك المنشآت لسنة (٢٠٢٠) ان عدد الاناث العاملات بهن حوالي (٢٦٢) عاملة من المجموع الكلي للعاملين والبالغ عددهم (٨٦،٦٦٣) عامل في (٢٦،٢٤٧) منشأة صناعية صغيرة ، أي مايمثل نسبة (٠،٣٪) . وهي تعد نسبة ضئيلة جدا ودليل واضح على وجود فجوة كبيرة في هذا المجال بين الاناث والذكور . (الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) ، ص٢٨)

المبحث الثاني : المرأة العاملة ومشكلات العمل :-

أولا : لمحة تاريخية عن مكانة المرأة العاملة في المجتمع

منذ بدء الخليقة، جعل الله سبحانه وتعالى المرأة شريكة الرجل ومكملة لدورهِ في الحياة، وجعل مكانتها عظيمة وسامية في المجتمع، لانها اساس بناء الاسرة السليمة، وعلى الرغم من الدور السامي الذي احاطه الله تعالى بالمرأة واكرمها بهِ، بقيت هناك بعض القيود الملقاة على المرأة منذ القدم .(البرداري، ٢٠٠٢، ص١٣)

ومع ذلك فقد استطاعت المرأة بعد العصور أن تثبت نفسها وتكون مسؤولة في قومها وملكة عليهم . (حنون ،٢٠٠٣ ، ص ١٢) وعندما جاءت الشريعة الاسلامية رفعت من شأن المرأة و كرَّمتها وثبتت لها حقوقها وواجباتها، فبعد أن كانت في زمن الجاهلية مجرد جسد للمتعة ولأرضاء الرجل، اصبحت في الاسلام مثلها مثل الرجل في التمتع بالحقوق الانسانية . (جاسم ، ١٩٩٩ ، ص ٧)

ومن تلك الحقوق هو حق العمل والميراث، والنفقة، وحضانة الاطفال، كما في قولهِ تعالى **{وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (٣٢)}** (القرآن الكريم ، سورة النساء ، آية ٣٢)

هذهِ الاية الكريمة قد دلت دلالة واضحة على حق المرأة في العمل، فالمرأة عندما تعمل ستشعر بالكرامة والاستقلال والثقة بنفسها، وإعالة اهلها واطفالها إن لم يكن لهم معيل.

ففي وقت الحروب عملت في مجال تمريض الجرحى والمصابين ، وعملت في مجال التجارة والبيع والشراء، وبدأت بعدها تتدرج بالعمل كلما تطور المجتمع واتسعت مجالات الحياة.

وتراثنا الحضاري زاهر بالشواهد النسائية اللاتي تولين أعمال في مختلف المجالات ساهمت في تكوين حضارة وادي الرافدين وتأسيس الامبراطوريات، فقد كانت الالهة (عشتار) رمزاً للخصب والعطاء. ومن النساء اللواتي عملن في مجال ادارة حكم البلاد (كوبابا) فقد حكمت مدينة كيش (في حدود ٢٤٢٠ ق.م) ما يقارب الثلاثين عام. (عقراوي ، ١٩٧٨، ٢٠٣)

كما ويذكر الباحث (لامبرت) بعض الشخصيات النسوية البارزة في حضارة وادي الرافدين اللاتي قمن بإدارة الامور التجارية الواسعة النطاق، وعملن في مجال جمع الضرائب وتوزيع الارزاق ومن ابرزهن (ديم باندا) و (شاشا) و (بارنمتارا) . (lambert,١٩٤٦,٢٥p-٢٨)

ومن النساء اللاتي اشتهرن في تلك الحقبة الزمنية هي الملكة (سميرأميس) وهى امرأة اشورية كانت معروفة بأصالة الرأي بإذ تضع الامور بمواضعها الصحيحة. والملكة زنوبيا التي تولت الحكم بعد وفاة زوجها واصبحت ملكة تدمر، ومن صفاتها انها كانت تحكم بالعقل والمنهج المتأني دون أن يكون لعواطفها الشخصية تأثير كبير عليها، وهي أمرأة مثقفة ساهمت كثيراً في ازدهار العلوم والفنون والاداب في عصرها . (كونتينو ، ١٩٧٩ ، ص١٩ و ص٢١)

اضافةً الى ذلك فقد لعبت المرأة دوراً فعالاً في الكفاح والعمل الوطني ابان الحكم العباسي، إلا ان دورها وتأثيرها في المجتمع قد بدأ بالتراجع مع فترة الانحطاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي شهدها العراق عقب الغزو

المغولي. (الاسكوا ، ٢٠٠٥ ،ص٣٠)

تلك كانت لمحة مختصرة عن مكانة المرأة في حضارة وادي الرافدين مع الاشارة الى اهم الاعمال والمناصب التي تولتها المرأة في ذلك الوقت.

اما عن أحوال المرأة بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، فقد ظهرت مؤشرات وملامح نهضة نسائية واعدة بالخير، استهدفت إعادة تقسيم العمل الاجتماعي بناءً على قاعدة التكافؤ، بدلاً من التفسيرات الثقافية والاجتماعية المختلفة القائمة على مبدأ التمييز والتحيز. (مسح الاحوال المعيشية في العراق ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٧)

ويمكن القول بإن عام ١٩٢٣ والذي افتتح فيه معهد تدريب المعلمين، هو أول خطوة باتجاه توظيف المرأة مقابل أجر في العراق . (حمزة ، ٢٠٠٤ ، ص٤٠)

اما عام ١٩٣٢ فقد تم انعقاد أول مؤتمر للمرأة العربية الثالث في العراق مماعزز من مكانة المرأة العراقية ومن اتصالها بمثيلاتها في دول الجوار. وبدأت المرأة بعد ذلك بتلاقح الفرص في مجال العمل إذ عملت (صبيحة الشيخ داود) كأول محامية في العراق بعد أن تخرجت من كلية الحقوق (العزاوي ، ٢٠٠٧ ،ص ٩٢) ، كما وعملت (نعيمة الوكيل) كرئيس تحرير لمجلة ١٤تموز في فتره الاربعينيات (الحمداني ،١٩٨٩ ، ص٧٥) .

إذ قرر الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٤ أيار ١٩٥٩ إسناد وزارة البلديات الى (الدكتورة نزيهه الدليمي) إذ كانت رئيسة رابطة المرأة العراقية آنذاك وبذلك اصبحت أول امرأة تعين بمنصب وزاري في العراق والدول العربية. وحمل هذا الامر دلالات رمزية على تمتع المرأة العراقية بحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكنه لم يعبر عن تبدلات جذرية نظرة المجتمع الى المرأة العاملة إذ مازالت النظره السائدة عن المرأة هي نظره مقيدة بمنظومة العادات والتقاليد البالية التي تنظر اليها ككائن بيتوتي مستغل من قبل الرجل . (فريد ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٢)

ومن هنا نجد ان المرأة العراقية تميزت منذ أقدم العصور بمشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات الحياتية فقد لعبت دور الممرضة والتاجرة والشاعرة والفقيهة والمحاربة والملكة وغيرها من الاعمال الاخرى في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

فكلما تقدم المجتمع ازداد الاهتمام بقضية المرأة وبتمكينها واعطائها الحق الكامل بالعمل في كافة ميادين الحياة. وذلك لانها تشكل جزءاً لا يستهان بهِ في المجتمعات العربية. لذا على المرأة العاملة الوعي التام بحقوقها الاساسية وبعدم التمييز ضدها، وعدم تعرضها للعنف في كافة المجالات، فالوعي بالمشكلة هو نصف الحل، وهي تمثل نصف المجتمع، بل تمثل تاريخ الامة باكملهِ، فعليها أن تفتخر بدورها الفاعل في المجتمع الذي لا تصح تنميتهِ الا بمشاركة جميع افرادهِ.

ثانيا : ابرز الاسباب والمبررات التي تدفع المرأة الى العمل في القطاع الخاص :-

١- الحاجة الاقتصادية الملحة والعوز المادي اذ يعد الدافع الاساسي في اشتغال المراه والمتمثل برفع المستوى المعاشي لأسرتها ، وسد احتياجات ورغبات اطفالها اذا كانت متزوجه . فان دخولها الى سوق العمل سيحسن من وضعهم المعيشي . (عبد الفتاح ، ١٩٨٤ ، ص ١٢)

٢- الحاجة الى تأكيد الذات وتعزيز الثقة بالنفس والشعور بمكانة اجتماعية افضل ، إذ

ان إقدام المرأة على العمل يشعرها بقيمة ومكانة أعلى ويقودها الى تحقيق طموحاتها المستقبلية ويقوي شخصيتها . (أبو زيد ، ٢٠١١ ، ص١٦٦)

٣- الاستقلال المادي والتحرر من التبعية للآخر ، يضمن الدخل المادي الذي تحصل عليه المرأة عن طريق عملها تلبية احتياجاتها الخاصة ومتطلباتها دون الاتكال على الغير ، كالأهل أو الزوج . (Robert , ٢٠٠٢ , p. ٦٤٣)

هذا الامر يجعل المرأة تعبر عن نفسها وعن آرائها بحرية ودون تقيد إذ يعزز شعور المسؤولية لديها .

٤- استثمار اوقات الفراغ بطرق نافعة وذات فائدة على المرأة وعلى اسرتها ، كما يقودها الى تكوين علاقات اجتماعية جديدة . (Gomez , ٢٠٠٣)

٥- المشاركة في تنمية المجتمع عن طريق مشاركة الرجل ومساندته في العمل . للوصول الى حالة التنمية التشاركية .

٦- تنمية خبرتها سواء في مجال عملها أو عن طريق اطلاعها على العمل في المجالات القريبة على مجال عملها . (آل الشيخ ، ٢٠٠٨ ص٤٣) . فهذا الامر يكسبها المعرفة والدراية ويجعلها تخوض تجارب جديدة عن طريق الخوض في أعمال أخرى.

تأسيساً على ما تقدم فإن أبرز الاسباب التي تدفع المرأة للعمل في القطاع الخاص هو الحاجة المادية وتلبية متطلبات المعيشة ، ومساندة شريك الحياة أو الاهل في بناء مستقبل الاسرة . لاسيما ما مر به مجتمعنا من ظروف خلفت الكثير من الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إضافة الى حالات التهجير والنزوح ، وحالات الطلاق المتزايد في المجتمع مما يجعل المرأة هي المسؤولة عن نفسها وعن أطفالها .

المبحث الثالث : مشكلات العمل في القطاع الخاص

المشكلات والآثار التي تواجه المرأة العاملة:-

على الرغم من ان عمل المرأة يؤدي الى حل بعض المشاكل المادية للأسرة ويحقق استقلالية المرأة ويعتبر من المتطلبات الاساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية ، الا ان هنالك بعض التحديات والمشكلات التي تواجهها المرأة جراء عملها وتتلخص في الآتي :-

١- المشكلات الذاتية وتتمثل في جميع الآثار التي تعود على المرأة نفسها ، كتدني حالتها الصحية والنفسية بسبب طول ساعات العمل ، والوقوف لاوقات طويلة أحياناً ، والتعب والارهاق الجسدي والنفسي ، بسبب العبء المضاف عليها الى جانب دورها الانجابي وتربية الاطفال ورعايتهم وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بالزوج وبمطالبه . وقد تعيش المرأة حالة من الصراع النفسي إذ تبدأ بنبذ عملها وكرهه كونه مصدر إبعادها عن اسرتها وبيتها ، وتشعر بإن المصاعب والمتاعب في حياتها أكثر من أوقات الراحة . (نعامة ، ١٩٨٤ ، ص٢٠١) .

هذه المسؤولية الاضافية والعبء الثانوي يقودها الى فقدان راحتها ويؤدي بها الى العصبية والقلق والانفعال السريع ، لاسيما إذا كانت محاطة بظروف غير مساندة الى عملها .

٢- المشكلات التي تعود على الاطفال ، تشير بعض الدراسات والابحاث (كيلاني ، ٢٠٠٣ ، ص١٨١) الى ان عمل المرأة يؤثر سلباً على التنشئة الاسرية للأطفال ، فالأم هي مصدر الحب والعاطفة والحنان والطمأنينة بالنسبة للطفل الذي هو بحاجة ماسة الى هذه الغرائز كي

ينمو بصورة سليمة نفسياً وجسدياً واجتماعياً ، فإن غياب الأم لاوقات طويلة خارج المنزل يسبب خللاً عاطفياً صعب التعويض . لاسيما إذا كان الاطفال في عمر حرج صغير أو في عمر المراهقة فهم بحاجة الى رعاية واهتمام ومتابعة مستمرة. (الخشاب ، ١٩٨٦ ، ص٢٢٨)

٣- المشكلات التي تعود على الزوج ، على الرغم من أن عمل المرأة خارج المنزل هو مساندة حقيقية للزوج ، ويتمثل في تقديم الدعم المادي للأسرة ، إلا ان ذلك لايخلو من السلبيات عليه، كما ذكرنا سابقاً فإن بقاء المرأة لاوقات متأخرة وطويلة خارج المنزل ، بسبب عملها سيجعلها تهمل نفسها ويقودها الى التعب والارهاق ، واحياناً لاتجد الوقت الكافي للاهتمام بزوجها وإرضائه وتلبية احتياجاته المختلفة . (عوفي ، ٢٠٠٣ ، ص١٤٨) من هنا نجد ان عمل المرأة قد يدمر العلاقة الزوجية ويقودها الى هاوية الانحدار ، وقد يؤدي الى الطلاق إذاما كثرت المشاكل الاسرية بسبب عملها .

٤- المشكلات والآثار التي تعود على المجتمع ، يؤدي احيانا عمل المرأة ودخولها الى سوق العمل الى مزاحمة وتدني فرص العمل بالنسبة للرجل ، مما يؤدي الى زيادة نسبة البطالة . إضافة الى ان ما ورد ذكره مسبقا قد تعود آثاره بطريقة أو بأخرى على المجتمع . (السبيعي ، ٢٠١٠ ، ص١٩) . فالتفكك الاسري الذي قد يحصل بسبب إهمال وانشغال المرأة بعملها وعدم المتابعة الكافية للاطفال قد يؤدي بهم الى الوقوع في مشكلات خطيرة وذات تأثير سلبي على المجتمع . كما ان هنالك من يعتبر عمل المرأة بهكذا أماكن (المولات) هو وصمة اجتماعية بسبب العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع العربي . (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ٢٠١٨ ، ص٣)

٥-التمييز على أساس النوع الاجتماعي ، لايخفى على الجميع التمييز الواقع على المرأة على أساس الجنس ، فلايزال المجتمع يعاني من الهيمنة الذكورية والتسلطية في إتخاذ القرارات الخاصة بعمل المرأة . (بيضون ، ٢٠١٢ ، ص٥٧) .

٦- قلة المردود المادي للمرأة مقابل الجهد والوقت الكبير الذي تقضيه المرأة في عملها داخل المراكز التجارية . فالأجر لايتناسب مع المجهود الذي تبذله المرأة مما يسبب لها حالة من الاحباط وعدم الدافعية على الاستمرار بالعمل . (موسى وآخرون ، ٢٠٠٣ ، ص٢٣٠) .

٧- تعتبر الاساءة أو العنف الذي تتعرض له المرأة سواء كان لفظي أو جسدي هو أحد المشكلات المهمة التي تواجهها والتي تسبب لها اذى نفسي واجتماعي كبير . فقد تتعرض المرأة العاملة في الاماكن المختلطة للاساءة أو التحرش سواء من زملاء العمل أو من الزبائن ، سواء كان على شكل معاكسات أو سلوكيات غير أخلاقية . مما يجعل المرأة تشعر بالاحراج والذلة ، كونها قد تضطر الى السكوت عن الاساءة كي تحافظ على البقاء في عملها . (عبد الكريم ، ٢٠٢٠ ، ص٦٠٣) .

إضافة الى تلك المشكلات والاثار ، فإنه لايخفى على الجميع ما تتحمله المرأة في معظم المجتمعات الانسانية المتأزمة من مسؤولية مضاعفة بسبب الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الغير مؤاتية . فإن عمل المرأة هنا يعد بمثابة ضرورة لمواجهة التحديات الطارئة .

التوصيات والمقترحات

١- رفع درجة الوعي لدى المرأة من اجل مواجهة اي مشكلة أو تحدي تتعرض لهُ في ميدان العمل، عن طريق تعزيز مفهوم (وعي المرأة بالذات). لاسيما المرأة العاملة، كي لا تقع في فخ الاستسلام للمشاكل والصعوبات حال تعرضها لاي شكل من اشكالها. ويقع ذلك على عاتق منظمات المجتمع المدني والجهات التي تعنى بقضايا وحقوق المرأة عن طريق اقامة الدورات التوعوية والبرامج الفاعلة لتمكين المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها ومساعدتها على معرفة مكامن القوة في شخصيتها كونها تشكل الركيزة الاساسية لبناء المجتمع وتنميتهِ.

٢- تحسين صورة المرأة في المجتمع عن طريق محاولة تغيير النظرة التقليدية عنها والحرص على ترسيخ قيم المواطنة والانصاف والعدالة الاجتماعية والقضاء على المفاهيم التي تساعد على التمييز ضد المرأة وعلى الرجل أن يستوعب الدور البطولي الذي تقوم به المرأة العاملة فهي زوجة وأم مسؤولة عن تربية أطفال إضافة الى ذلك فهي تعمل لتقف مع زوجها أو اهلها في سد الاحتياجات المادية للاسرة ،وتتولى وسائل الاعلام المختلفة ذلك.

٣- الارتقاء بمكانة المرأة العاملة عن طريق زيادة الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية لكل من الرجل والمرأة كي يتم خلق مناخ اجتماعي يسودهُ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين و يساهم في مساعدة المرأة على المطالبة بحقوقها وممارستها بشكل طبيعي كما ويعمل على غرس المفاهيم الايجابية الخاصة بأهمية دور المرأة في المجتمع ونبذ الصور المجحفه بحقها.

٤- تفعيل القوانين الخاصة بحقوق المرأة العاملة في القطاع الخاص وجعلها موضع التنفيذ كزيادة الاجور وتقليل ساعات العمل .والاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الدولية والقيام بالاجراءات القانونية الرادعة للاشخاص الممبتزين للمرأة العاملة ، وعدم التهاون على أي شكل من اشكال العنف والذي من شأنه تعريض المرأة الى الاساءة داخل أو خارج العمل إذ نصت اتفاقية سيداو المادة الثانية البند (ج) على إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الاخرى من أي عمل تمييزي، والبند (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لتعديل أو الغاء القوانين والانظمة والاعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييز ضد المرأة.

٥- التقليل من نسبة الفقر في المجتمع ، عن طريق اتاحة الموارد والفرص أمام افراد المجتمع ، والاهتمام بالبنى التحتية ، لاسيما وان المجتمع العراقي يعاني الكثير من المشكلات والازمات التي خلفتها ظروف الحروب والارهاب . والتي تركت اثاراً بالغة غلى المجتمع وبخاصة على النساء كونهن من الفئات الهشة اجتماعياً.

٦- اعتماد برامج وسياسات لمعالجة بعض تهديدات انعدام الامن الانساني للمرأة. وتحديد السبل الكفيلة للحد من حالات العنف الخفي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع العام والخاص.

٧- اجراء المزيد من الابحاث والدراسات المتعلقة بموضوع عمل المرأة ونوع المهن التي تمارسها ، والارتقاء بالمستوى التعليمي لها كي تزيد فرص مشاركتها الاقتصادية ، والقيام بمسوحات سنوية وتوثيق البيانات والمعلومات، لمعرفة مدى حجم المشكلات التي تواجهها المرأة العاملة في القطاع الخاص ومحاولة الحد منها.

المصادر والمراجع

* القران الكريم، سورة النساء، الآية (٣٢).

١- آل الشيخ ، د.هند ، التحديات الاقتصادية المعاصرة واثرها على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل ، ضمن بحوث ملتقى دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني ، الدوحة ، مارس/٢٠٠٨ .

٢- أبو زيد ، د.رشدى شحاته ، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء احكام الفقه الاسلامي ، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١١.

٣- أبو العزم ، د. جمال مشرف ، العنف ضد الزوجات ، الاسباب وطرق المواجهه ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ٢٠١٧ .

٤- أبو مصلح ، عدنان ، معجم علم الاجتماع ، دار المشرف الثقافي ، الاردن ، ٢٠٠٦ .

٥- الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) ، دائرة تمكين المرأة ، الامانة العامة لمجلس الوزراء .

٦- البرداري، حاجان جمعة ، الاحتراق النفسي، ط١، عمان، الاردن، دار جريد للنشر والتوزيع ،٢٠٠٢ .

٧- البستاني ، بطرس ، محيط المحيط ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٨- بيضون ، عزة شرارة ، الجندر .. ماذا تقولين -الشائع والواقع في أحوال النساء ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٩- جاسم، فاروق ابراهيم ، المركز القانوني للمرأة - دراسة لحقوق المرأة في التشريعات العراقية النافذة، ط١، مطبعة اسعد، بغداد، ص٧.

١٠- الحمداني، د.طارق نافع ، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩.

١١-حمزة ، د.كريم محمد ، تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بيجين، دراسة قدمت الى اليونيفيم، ٢٠٠٤.

١٢- حنون، د.نائل، شريعه حمورابي، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.

١٣- الخشاب ، مصطفى ، علم الاجتماع العائلي ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ .

١٤- الرازي ، محمد ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٤ .

١٥- رزق ، ابراهيم ، أصول كتابة البحث العلمي ، مطبوعات جامعة تشرين ، سوريا ، ٢٠٠٤ .

١٦- رزيج ، د.فهيمة كريم ، ود. نبيل نعمان اسماعيل ، مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع الجنائي ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١٠ .

١٧-السبيعي، هدى محمد، المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في بيئة العمل المختلط، الطبعه الاولى، ٢٠١٠.

١٨- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مشاركة المرأة العربية في سوق العمل ، ٢٠١٨ .

١٩- عبد الفتاح ، كاميليا ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢٠- عبد الكريم ، هبه عبد المحسن ، العنف الموجه ضد المرأة في ميدان العمل ، مجلة نسق ، ملحق عدد٢٦ ، ٣٠ حزيران / ٢٠٢٠ ، بغداد ، العراق.

٢١ - العزاوي ، زينب محمد صالح ، العوامل الاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية المرأة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٧.

٢٢- عقراوي ، ثلما ستيان ، المرأة - دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.

٢٣- فريد، هادي ، المرأة العراقية والديمقراطية، بحث من كتاب واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير، ط١، المركز التقدمي لدراسات وابحاث مساواة المرأة، بغداد، ٢٠٠٨.

٢٤- كونتينو، جورج ، الحياه اليومية في بلاد وادي الرافدين، ترجمة: سليم طه وآخرون، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٩ وص٢١.

٢٥- كيلاني ، ليلى مصطفى ، وآخرون، الممارسة العامة المقدمة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الاسرة والطفولة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٦- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا)، تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، الاسكوا، ٢٠٠٥.

٢٧- مصطفى ، عوفي ، خروج المرأة الى ميدان العمل وأثره على التماسك الاسري ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٣ .

٢٨- موسى ، د.رشاد علي عبد العزيز ، وآخرون ، علم نفس المرأة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٢٩- نعامة ، سليم ، سيكولوجية المرأة العاملة ، أضواء عربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٣٠- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح الاحوال المعيشية في العراق، ج٢، ٢٠٠٤.

31 -Gomez-mejia,R.and balkin, D.B. management new york : mcgraw-hill. 2003 ,

32-lambert,m. les deiux-vivants alaabe des temps historiques sumer,vol.5, 1946.

33- Robert P. Vecchio , leadership and gender advantage in the leadership quarterly 13 , 2002 .

Women and the problem of working in the private sector

Instr. Hiba AbdulMuhsen AbdulKareem

Abstract

"The Virtuous City" is a fundamental theory in Al-Farabi's philosophy, and his other ideas are based on it. Among these ideas is the classification and evaluation of sciences. Al-Farabi classifies sciences according to a philosophical approach and with an educational goal, taking into account the construction of the virtuous city. Al-Farabi mentions two types of criteria for evaluating sciences: the first is the classification of sciences in relation to each other, taking into account the three elements: subject, method, and benefit. The second is the evaluation of sciences based on the general goal of building society. From this standpoint, "civil science" and its levels of influence in achieving the virtuous city are considered a criterion for evaluation. This view is based on the fact that science and virtue are the foundation of the virtuous city; and to achieve such a standard society, all theoretical and practical sciences, even arts and skills, must be used to meet the needs of the virtuous city.

Keywords: classification, evaluation, sciences, virtuous city, Al-Farabi.